Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
ISSN: 3106-0323
Volume 2 – Issue 1 – 2026
Pages 1175-1191

The Causes of Rising Public Expenditure in Libya and Measures for Its Rationalization

Mahmoud Muhamad Maseud Eabdallah *
Department of Public Law, School of Legal Sciences, Libyan Academy for Graduate Studies, Libya
*Corresponding: mm7570246@gmail.com

أسباب تزايد الإنفاق العام في ليبيا وضوابط ترشيده

محمود محمد مسعود عبدالله *
قسم القانون العام، مدرسة العلوم القانونية، الاكاديمية الليبية للدراسات العليا، ليبيا

Received: 07-05-2026; Accepted: 06-06-2026; Published: 18-06-2026

Abstract:
The research paper addresses the critical issue of rising public expenditure in Libya and its challenges amidst current political and economic conditions. It highlights the concept, objectives, and classifications of public expenditure, while providing an analytical study of the reasons behind its growth internationally and locally, distinguishing between apparent and real causes. The study focuses deeply on the Libyan context, attributing the inflation in expenditures to structural factors, such as political division, an inflated administrative apparatus, the depreciation of the dinar, and an over-reliance on consumption and security spending at the expense of development, compounded by weak financial oversight systems. In the second section, the study establishes the concept of public expenditure rationalization, emphasizing that it is not merely about reduction, but rather a strategic redirection of resources toward vital priorities such as education, healthcare, and infrastructure, in accordance with the principles of efficiency and transparency. The study concludes by emphasizing the necessity of adopting comprehensive financial reforms, including restructuring public employment, enhancing the effectiveness of financial oversight, and activating legislation to control spending, thereby ensuring financial sustainability, good governance of public funds, and driving the Libyan economy toward recovery.

Keywords: Public Expenditure, Rationalization, Public Finance, Libya, Financial Control, Economic Development.

الملخص
تتناول هذه الورقة البحثية إشكالية تزايد الإنفاق العام في ليبيا وتحدياته في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة، حيث تسلط الضوء على مفهوم الإنفاق العام وأهدافه وتصنيفاته، مع تحليل دقيق للأسباب الكامنة وراء تناميه دولياً ومحلياً، بالتمييز بين الأسباب الظاهرية والحقيقية. تركز الدراسة بشكل معمق على الحالة الليبية، مرجعةً التضخم في النفقات إلى عوامل هيكلية؛ كالانقسام السياسي، تضخم الجهاز الإداري، تدهور سعر صرف الدينار، والاعتماد المفرط على الإنفاق الاستهلاكي والأمني على حساب التنموي، مع ضعف أنظمة الرقابة المالية. وفي المطلب الثاني، تؤصل الدراسة لمفهوم ترشيد الإنفاق العام، مؤكدة أنه ليس مجرد تقليص، بل هو إعادة توجيه استراتيجي للموارد نحو الأولويات الحيوية كالتعليم والصحة والبنية التحتية، وفقاً لمبادئ الكفاءة والشفافية. كما تخلص الدراسة إلى ضرورة تبني إصلاحات

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مالية شاملة، تشمل هيكلة التوظيف العام، تعزيز فاعلية الرقابة المالية، وتفعيل التشريعات لضبط الإنفاق، بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية والحوكمة الرشيدة للمال العام، ويدفع بالاقتصاد الليبي نحو التعافي.

الكلمات المفتاحية :الإنفاق العام، الترشيد، المالية العامة، ليبيا، الرقابة المالية، التنمية الاقتصادية.

المقدمة

يُعد الإنفاق العام من أبرز أدوات الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وقد ازدادت أهميته في ظل تطوّر مفهوم الدولة من «الدولة الحارسة» ذات الدور المحدود إلى «الدولة المتدخلة» التي تتدخل في كافة مجالات الحياة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والرفاهية الاجتماعية.

ومع اتساع مهام الدولة، تنامى حجم الإنفاق العام بشكل كبير ليشمل الإنفاق على البنية التحتية، التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية، الأمن، الدفاع، وغيرها من القطاعات الحيوية، ومع محدودية الموارد والإيرادات العامة، أصبحت الحاجة مُلحة لإدارة هذا الإنفاق بكفاءة عالية، بحيث يُوّجه إلى الأوجه التي تحقق أكبر عائد اقتصادي واجتماعي، وتُجنِّب الدولة مخاطر الهدر أو الفساد.

من هذا المنطلق، تبرز أهمية ترشيد الإنفاق العام، والذي لا يعني بالضرورة تقليصه، وإنما حُسن تدبيره وفق أولويات مدروسة وخطط إستراتيجية واضحة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة ويُحقّق مبادئ العدالة والشفافية والتنمية المُستدامة.

وتكمن أهمية الإنفاق العام كذلك في أثره المباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يلعب دوراً مهماً في معالجة البطالة، وتحفيز الطلب الكلي، وتحقيق التوازن بين المناطق والفئات الاجتماعية، غير أنّ الإفراط في الإنفاق، أو توجيهه بشكلٍ غير رشيد، قد يُؤدي إلى تضخم مالي، عجز في الموازنة، وديون عامة تُثقل كاهل الدولة.

وفي السياق الليبي، شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الإنفاق العام نتيجة لعوامل متعددة، من أبرزها غياب الاستقرار السياسي، تزايد النفقات الأمنية والعسكرية، ضعف نظم الرقابة المالية، وتنامي الالتزامات الاجتماعية، وهو ما يجعل من موضوع ترشيد الإنفاق ضرورة وطنية قُصوى.

أولاً ـ أهمية البحث

تكتسي هذه الدراسة أهمية مزدوجة:

أهمية نظرية: من خلال المساهمة في إثراء الأدبيات القانونية والمالية المتخصصة في مجال الرقابة على الإنفاق العام.

أهمية عملية: من خلال تقديم تحليل واقعي لممارسات ديوان المحاسبة الليبي، واقتراح إصلاحات تُعزّز من كفاءته في ضبط المال العام.

ثانياً ـ إشكالية البحث:

تتمحور هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما أسباب تزايد الأنفاق العام دولياً ومحلياً وكيفية ترشيد الإنفاق العام، في ظل الظروف التي تمر بها الدولة الليبية حالياً وفي ضوء الإطار القانوني والتنظيمي للقانون المالي الليبي؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، من **بينها**:

1. ما هي أهداف الإنفاق العام بالدول؟
2. ما هي الأسباب المتزايدة للإنفاق العام في ليبيا؟
3. ما أهم السُبل والضوابط لترشيد الإنفاق العام في ليبيا؟
4. ما مدى الحاجة إلى تطوير التشريعات القانونية لتعزيز فاعلية الإنفاق العام؟

ثالثاً- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. بيان مفهوم الإنفاق العام وأهدافه وتقسيماته.
2. تحليل أسباب تزايد الإنفاق العام دولياً ومحلياً.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. كيفية ضبط الإنفاق العام وتحقيق كفاءة والفاعلية من عملية الإنفاق.
4. الآثار المترتبة على تزايد الإنفاق العام.
5. اقتراح حلول وتوصيات لضبط والرفع من كفاءة وفاعلية الإنفاق العام.

رابعاً- خطة الدراسة:

المطلب الأول: التعريف بالإنفاق العام.

الفرع الأول : مفهوم الإنفاق العام وتقسيماته

الفرع الثاني : أسباب تزايد الإنفاق العام

المطلب الثاني : طُرق ترشيد الإنفاق العام والآثار المترتبة عليه.

الفرع الأول : مفهوم ترشيد الإنفاق العام وأهدافه

الفرع الثاني : ضوابط ترشيد الإنفاق العام والآثار المترتبة عليه

المطلب الأول

التعريف بالإنفاق العام

يُعد الإنفاق العام أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة المالية للدولة، فهو الأداة الرئيسية التي تمكّن الحكومة من أداء وظائفها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ومع التحولات الكبرى التي طرأت على مفهوم الدولة، لا سيما انتقالها من دور الحارس الليبرالي إلى دور الدولة الراعية والمُتدخلة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بات الإنفاق العام يتخذ أبعاداً استراتيجية بالغة الأهمية.

وقد أصبح هذا الإنفاق يشمل بنودًا متعددة، من بينها الإنفاق على التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والدفاع، والرعاية الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تضخم في حجمه واتساع في نطاقه، مما يستدعي ضرورة تحليل هذا المفهوم بدقة، وبيان تقسيماته، ومتابعة أسبابه المتزايدة، خصوصاً في الدول النَامية التي تُعاني من ضعف في الإيرادات وقيود مالية متنامية.

ومن خلال هذا المطلب، سنسعى إلى تأصيل المفهوم النظري للإنفاق العام، واستعراض تقسيماته المختلفة وفق المعايير العلمية والعملية، ثم نتناول العوامل التي ساهمت في تزايده، ونتناول في هذا المطلب مفهوم الإنفاق العام وتقسيماته (الفرع الأول) أسباب تزايد الإنفاق العام (الفرع الثاني) وذلك على النحو **الآتي**:

الفرع الأول / مفهوم الإنفاق العام وتقسيماته:

يُعد تزايد الإنفاق العام من أبرز الظواهر الاقتصادية والمالية التي تشغل صانعي السياسات العامة في الدول المعاصرة، لما له من انعكاسات مباشرة على استقرار المالية العامة وتحقيق الأهداف التنموية، ويُقصد بتزايد الإنفاق العام الارتفاع المستمر في حجم الأموال التي تُنفقها الدولة لتغطية حاجات المجتمع المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية أو إدارية.

وتكمن خُطورة هذا التزايد عندما يتجاوز قدرات الدولة المالية، مما يؤدي إلى عجزٍ في الموازنة العامة، وزيادةٍ في الدين العام، ويُعرّض الدولة لمخاطر اقتصادية جسيمة، ورغم أن بعض الزيادات في الإنفاق تكون مُبررة وضرورية - كتمويل مشاريع التنمية أو مواجهة الأزمات والكوارث إلاّ أنَ جزءًا كبيرًا منها في كثير من الدول، لا سيما النّامية، يعود إلى أسباب بنيوية إدارية وسياسية، يُمكن التحكم فيها والحدّ من آثارها السلبية.

وسنحاول في هذا الفرع تحليل الأسباب الكامنة وراء تزايد الإنفاق العام، وذلك من خلال التمييز بين الأسباب الظاهرية التي تُظهِر الإنفاق بمظهر متضخم دون أن يكون كذلك فعلياً، والأسباب الحقيقية التي تُعبّر عن توسع فعلي في حجم النّفقات، مع تخصيص جزء من التحليل للحالة الليبية كنموذج لدولة تُعاني من اختلالات بنيوية وسياسية انعكست مباشرة على هيكل الإنفاق العام.

أولاً- مفهوم الإنفاق العام:

تُعرف النّفقات العامة بأنها "النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخصٌ عام بقصد تحقيق منفعة عامة" (يونس، 2018، ص23)، أو هي "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة" (نوبة، 2020، ص18)، أو "المبالغ المالية التي تقوم

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة بإنفاقها بهدف تحقيق منفعة عامة تتماشى مع مبدأ المشروعية، أي في حدود ما يُقرّه القانون ووفقًا للأهداف التي تخدم الصالح العام"، وتُعدّ هذه النفقات جوهر السياسات المالية لأي دولة، إذ تُعبّر عن الوسيلة التي تُمارس الدولة من خلالها وظائفها وتُحقّق بها أهدافها التنموية والاجتماعية، وتكتسب هذه النفقات أهميتها من ارتباطها المباشر بمستوى الخدمات العامة المُقدّمة للمواطنين ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

ويُميز النفقات العامة عددٌ من الخصائص الجوهرية التي تُحدِّد إطارها القانوني والوظيفي:

1. **النفقة العامة تُعبّر عن إنفاق نقدي**، أي أنها لا تُنفذ في صورة عينية كأن تُقدم الدولة سلعًا أو خدمات مباشرة، وإنما تتم من خلال صرف مبالغ مالية محددة من الخزينة العامة لتغطية احتياجات ومستلزمات مختلفة تُساهم في تسيير المرافق العامة أو تحقيق أهداف الدولة، ويُعد الطابع النقدي سمة جوهرية للنفقات العامة في ظل النظام المالي الحديث، حيث يتيح هذا الأسلوب الشفافية في المعاملات ويُسهل عمليات المراقبة والمحاسبة، كما ينسجم مع القواعد المحاسبية المعتمدة في إعداد وتنفيذ الميزانيات العامة، وتُستخدم هذه الأموال في صور متعددة تشمل دفع الرواتب والأجور، تمويل المشاريع، سداد الديون، تقديم الإعانات، وغيرها من صور الدّعم التي تُساهم في إشباع الحاجات العامة.
2. **النفقة العامة تُصرف من قبل شخص معنوي عام**، ويُقصد به الكيان القانوني الذي يتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة، مثل الدولة بمختلف سُلطاتها، أو إحدى وحداتها الإدارية المحلية، أو الهيئات والمؤسسات العامة ذات الطبيعة الإدارية أو الاقتصادية، ويُعدّ هذا العنصر من الخصائص الجوهرية للنفقة العامة، إذ يُشترط أن تصدر النفقة عن جهة عامّة لها صفة التمثيل القانوني للدولة في مُمارسة مهامها ووظائفها. كما أن الصّرف من قبل هذه الجهات يتم وفقاً لمبدأ المشروعية، أي في حدود ما يُجيزه القانون، ويخضع لإجراءات المراقبة والمحاسبة من قبل أجهزة الرقابة المالية والإدارية المختصّة، مثل ديوان المحاسبة أو هيئة الرقابة الإدارية، ويُمثل هذا التقييد القانوني ضمانة لحماية المال العام وتحقيق أهداف النّفقة العامة في إشباع الحاجات الجماعية دون انحراف أو إسراف.
3. **النّفقة العامة تهدف إلى تحقيق منفعة عامة**، ويُقصد بها تلبية الحاجات الجماعية التي لا يُمكن للأفراد تحقيقها بشكل فردي أو من خلال القطاع الخاص وحده، بل تتطلب تدخُل الدولة بوصفها الكيان المسؤول عن رعاية الشأن العام. وتشمل هذه الحاجات، على سبيل المثال لا الحصر، توفير خدمات التعليم في مراحله المختلفة من الابتدائي إلى الجامعي، وخدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، وضمان الأمن الداخلي والدفاع الوطني، وتوفير البنيّة التحتيّة كالطُرق والمياه والكهرباء، وخدمات العدالة والقضاء. وتُعد هذه النفقات ذات طابع إلزامي تُفرض على الدولة بموجب التزاماتها الدستورية والقانونية تجاه المواطنين، وقد نصّت بعض الدساتير، مثل الدستور الإيطالي في مادته (32)، على أنّ "الصّحة حقّ أساسي للفرد ومصلحة جماعية وتضمن الرعاية الطبية المجانية للفقراء"، كما نصّت المادة (33) من الإعلان الدستوري الليبي لسنة 2011م على أن "تكفل الدولة توفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها"، مما يوضح الإطار الدستوري والوظيفي لهذه النّفقات العامة. ومن ثم فإن تحقيق المنفعة العامة يُعدّ جوهر وظيفة الدولة الحديثة، وهو ما يعكسه حجم الإنفاق الذي توجهه الحكومات إلى هذه الحقول سنوياً.

وبالتالي، يُعد الإنفاق العام الوسيلة الحيوية التي تُمكن الدولة من ممارسة تدخلها المشروع في مختلف الميادين، حيث تُستخدم الموارد المالية العامة لتحقيق جملة من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي، كالاستثمار في البنية التحتية وتوفير فرص العمل، والاجتماعي، كتحسين جودة التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، كتعزيز الاستقرار وتكريس شرعية الدولة من خلال تقديم خدمات ملموسة للمواطنين.

ويُعد الإنفاق العام أيضاً تعبيرًا عمليًا عن خيارات الدولة وأولوياتها الاستراتيجية، ويُعكس مدى التزامها بتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة بين مختلف المناطق والفئات، ومن ثم فإنّ حُسن تدبير هذا الإنفاق ورسم سياسات مالية فعّالة تُمكّن من تحقيق تلك الأهداف يُعد ركيزة أساسية للحوكمة الرشيدة ورُكنًا من أركان استقرار الدولة ونموّها.

ثانياً- تقسيمات الإنفاق العام:

تُقسّم النّفقات العامة إلى عدة أنواع تبعاً للزاوية التي يُنظر منها إلى طبيعتها وأهدافها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف هذا التصنيف إلى تسهيل فهم بنية الإنفاق العام وتحديد سُبل ترشيده وتحسين

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مردوديته، كما يُسهم التصنيف في إعداد الموازنات العامة وفق أُسسٍ علمية تُساعد على الرقابة والتخطيط المالي الرشيد، ومن أبرز هذه التقسيمات المُعتمدة في النظرية المالية العامة:

أ- النّفقات العادية والنّفقات غير العادية:

يقوم هذا التصنيف على أساس انتظام النفقات وتكرارها السنوي، وهو من أكثر التصنيفات استخداماً في المجال المالي والإداري لتمييز النفقات المُتوقعة والثابتة عن تلك الاستثنائية وغير المُتكررة نتناولها على النّحو التالي:

1- النفقات العادية: تُعرف بأنها تلك النفقات التي تتكرر بشكل منتظم سنوياً، وتُمول عادةً من الموارد الاعتيادية للدولة، مثل الضرائب والرسوم العامة، وتُعتبر هذه النفقات ضرورية لاستمرار عمل المرافق العامة وإدارة شؤون الدولة اليومية، وتشمل، على سبيل المثال، الرواتب والأجور، نفقات الصيانة الدورية، الإيجارات، وفواتير الكهرباء والماء الخاصة بالمرافق الحكومية، وتتميز هذه النفقات بإمكانية التنبؤ بها واحتسابها بشكل دقيق ضمن الموازنة العامة، وهي تشكل عادة الجزء الأكبر من الإنفاق الجاري في معظم الدول.

2- النفقات غير العادية: وهي النفقات التي لا تتكرر بشكل دوري، وإنما تنشأ استجابة لظروف أو مشاريع استثنائية، وغالباً ما تُمول من مصادر تمويل غير اعتيادية مثل القروض أو الفوائض المالية، وتندرج تحت هذا النوع نفقات الدولة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، والنفقات المرتبطة بالحروب أو إعادة الإعمار، وكذلك النفقات الاستثمارية الكبرى كإنشاء الموانئ أو محطات توليد الكهرباء أو المدن الصناعية الجديدة، وتُعد هذه النفقات ذات طبيعة استثنائية من حيث الحجم والتوقيت، ويُشترط في إدراجها ضمن الموازنة الحصول على موافقة تشريعية خاصة، لضمان الشفافية وعدم تحميل الخزانة العامة أعباء مالية غير محسوبة، "ويطلق عليه البعض اسم النفقات الافتراضية أو الاحتمالية تقوم بها الدولة عندما تتحقق ظروف معينة لشرط إنفاقها" (قدورة، ظريف، 2020، ص 50).

ب- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

يقوم هذا التصنيف على أساس العلاقة بين النفقة العامة والإنتاج القومي، ويُعد من أهم التصنيفات الاقتصادية التي تُستخدم لقياس أثر الإنفاق العام في النُمو الاقتصادي وتوزيع الدخل. ويتفرع إلى نوعين **رئيسيين**:

1- **النفقات الحقيقية**: وهي النفقات التي تُنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات تُستخدم بشكل مباشر في تسيير المرافق العامة أو في تنفيذ المشاريع التنموية. " أي هي النفقات التي تخصصها الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة في كافة المجالات" (الزبيدي، 2014، ص37). وتتميز هذه النفقات بأنها تؤدي إلى زيادة فعلية في الناتج القومي الإجمالي، ويُنظر إليها باعتبارها استثمارًا في رأس المال البشري والمادي، ومن أبرز **أمثلتها**:

- الإنفاق على بناء المدارس والمستشفيات والطرق.
- رواتب وأجور موظفي التعليم والصحة والأمن.
- الإنفاق على البنية التحتية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي.

وتُعد هذه النفقات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تُسهم في تحسين جودة الحياة ورفع الإنتاجية الاقتصادية.

2- النفقات التحويلية: هي نفقات لا يقابلها حصول الدولة على سلعة أو خدمة مباشرة، وإنما تُصرف لأغراض إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع، أو لدعم فئات معينة لتحقيق التوازن الاجتماعي. وتشمل التحويلات النقدية والعينية التي تُمنح للأفراد دون مقابل، **وأهم أمثلتها:**

- الإعانات الاجتماعية للعاطلين عن العمل أو العجزة أو الأسر ذات الدخل المحدود.
- دعم المواد الأساسية كالخبز والوقود.
- إعانات الإسكان، والمساعدات الطارئة في الكوارث.

وتكتسب النفقات التحويلية أهميتها من دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتخفيف حدة التفاوت الطبقي، وضمان حد أدنى من الرفاه الاجتماعي لجميع المواطنين، إلا أنها، من جهة أخرى، لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي، مما يستلزم ترشيدها وتوجيهها بكفاءة عالية لتفادي الهدر والفساد، وفي الحالة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الليبية، تُعد النفقات التحويلية من أبرز مكونات الموازنة العامة، ما يفرض ضرورة ضبطها وتحديد المستحقين لها بدقة باستخدام قواعد بيانات وطنية دقيقة.

جـ النفقات الإدارية والنفقات الاستثمارية:

يُستند هذا التقسيم إلى الغاية الأساسية من النفقة العامة، ومدى مساهمتها في توليد القيمة الاقتصادية أو المحافظة على سير العمل الإداري للدولة، ويمكن شرحهما على النحو التالي:

1. **النفقات الإدارية**: وهي النفقات الجارية أو التشغيلية التي تهدف إلى تمكين الإدارة العامة من أداء مهامها اليومية وتسيَير مرافق الدولة بشكل منتظم، تشمل هذه النفقات الرواتب والأجور التي تُدفع للموظفين العموميين، ونفقات الإيجار، والكهرباء، والماء، والصيانة الدورية، والمستلزمات المكتبية، ونفقات السفر والإقامة للمأموريات الرسمية، وغيرها من النفقات المرتبطة بالتسيير الروتيني للمؤسسات.

وتُعد هذه النفقات ضرورية لاستمرار أداء الدولة لوظائفها، إلا أنها لا تُسهم بشكل مباشر في تنمية الثروة الوطنية، ولا تؤدي إلى تكوين أصول إنتاجية جديدة، ومن هنا، فإن ترشيد هذا النوع من الإنفاق يقتضي ضبط التوظيف، وتقليص الهدر، وتعزيز الكفاءة الإدارية عبر الرقمنة والتحديث.

2. **النفقات الاستثمارية**: هي النفقات التي تُخصَصها الدولة لخلق أصول جديدة أو زيادة الموجودات الرأسمالية، وبالتالي تُسهم بشكل مباشر في تنمية الاقتصاد الوطني ورفع الطاقة الإنتاجية للدولة. وتشمل هذه النفقات: بناء الطرق والموانئ والمطارات، إنشاء محطات الطاقة، بناء المدارس والمستشفيات، إقامة مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية، ودعم المشاريع التنموية الكبرى.

وتحظى هذه النفقات بأهمية استراتيجية بالغة، إذ تُعد بمثابة استثمار طويل الأجل في مستقبل الدولة ومجتمعها، فهي تسهم بفعالية في تعزيز البنية التحتية الوطنية، التي تُعد الأساس لأي نمو اقتصادي مستدام، وتشجع على جذب الاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية، لما توفره من بيئة مناسبة وآمنة للاستثمار، كما أن الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تحفيز سوق العمل من خلال خلق فرص وظيفية جديدة في مختلف القطاعات، لا سيما في مشاريع البناء والتشييد والطاقة والزراعة. ويُساهم كذلك في تحسين مستوى جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، سواء في التعليم أو الصَحة أو النقل، ويُعتبر هذا النوع من الإنفاق مؤشراً بارزاً على مدى التزام الدولة بتحقيق التنمية المستدامة، إذ يعكس توجهاتها الإستراتيجية نحو رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وتقليص الفجوات التنموية بين المناطق، وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال توزيع الموارد بشكل عادل ومستدام. ومن ثم فإن ازدهار النفقات الاستثمارية يُعد دليلاً على نجاعة السياسات المالية للدولة وحرصها على بناء مستقبل أكثر استقراراً ورفاهية لمواطنيها.

وبينما تُعتبر النفقات الإدارية نفقات استهلاكية ضرورية لاستمرار تسيير المرافق، تُعد النفقات الاستثمارية نفقات إنتاجية تُولد عوائد طويلة الأجل، ومن هنا تبرز أهمية الموازنة بينهما، وضمان ألا تطغى النفقات الجارية على حساب المشاريع التنموية، كما هو حاصل في كثير من الدول النامية ومنها ليبيا، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق الإداري مقارنة بالاستثماري، وهو ما يتطلب إعادة النظر في أولويات الإنفاق وتوجيهه نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

الفرع الثاني / أسباب تزايد الإنفاق العام:

تُعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من السمات الملازمة للدول الحديثة، حيث لم يعد دور الدولة مقتصراً على حفظ الأمن وتسيير العدالة كما في الدولة الحارسة، بل توسّع ليشمل التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية والرفاه العام، وقد أدى هذا التحول إلى اتساع نطاق النفقات العامة، سواء على مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والبنية التحتية، أو على مستوى الالتزامات الاجتماعية والدولية. ويرجع هذا التزايد إلى مجموعة من العوامل، يمكن تصنيفها إلى أسباب ظاهرية تتعلق بالشكل والإجراءات، وأخرى حقيقية تمس جوهر السياسات الاقتصادية والإدارية للدولة. وتتطلب هذه الظاهرة فهماً دقيقاً وتحليلاً شاملاً من أجل ترشيد النفقات وتحقيق الكفاءة المالية.

أولاً- الأسباب الظاهرية:

تُشير الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام إلى العوامل التي تؤدي إلى تضخم في حجم النفقات دون أن يُعبر ذلك بالضرورة عن نمو حقيقي في الإنفاق أو توسع فعلي في مهام الدولة، وإنما يعكس تغييرات شكلية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أو محاسبية أو إدارية، وتكتسب هذه الأسباب أهميتها من أنها تُضفي مظهرًا مضخمًا على الميزانية العامة قد يُضلل صانع القرار المالي ما لم يُحلّل بوعي ودقة.

1. التضخم النقدي (الانخفاض في القوة الشرائية للنقود): يُعد من أبرز الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام، حيث أن التدهور في قيمة العملة المحلية بفعل التضخم يجعل الدولة مضطرة إلى إنفاق مبالغ أكبر لشراء نفس الكمية من السلع أو الخدمات التي كانت تشتريها بمبالغ أقل في السنوات السابقة، فمثلاً إذا كانت الدولة تُنفق مليون دينار على توفير أدوية لمستشفياتها، فإنها قد تحتاج إلى إنفاق مليون ونصف أو مليونين لنفس الكمية بسبب ارتفاع الأسعار، دون أن يُمثل ذلك توسعاً حقيقياً في الإنفاق، بل هو فقط تعويض لتآكل القيمة الحقيقية للنقود.

2. تغيّر طرق إعداد الميزانية العامة: في الأنظمة المالية التقليدية، كانت بعض الإيرادات تُخصص تلقائياً لتغطية نفقات محددة دون أن تُسجّل ضمن الميزانية العامة، مما يؤدي إلى التقليل من حجم الإنفاق الظاهر. ومع تطبيق مبدأ وحدة الميزانية، أصبح من الضروري تسجيل جميع النفقات، حتى تلك التي كانت تُغطى سابقًا بطرق خاصة أو خارج إطار المحاسبة العامة، ما أدى إلى ظهور نفقات كانت قائمة بالفعل لكنها لم تكن مرئية في الحسابات الرسمية، وبالتالي فإن ما يبدو زيادة في حجم الإنفاق ليس إلا انعكاساً لتحديث الإجراءات المحاسبية.

3. زيادة عدد السكان واتساع الرقعة الجغرافية للدولة: يُؤدي النمو السكاني المطّرد واتساع امتداد الدولة إلى تزايد الحاجة إلى الخدمات العامة، ما ينعكس ظاهرياً في تضخم نفقات التعليم، والصحة، والإسكان، والنقل، وغيرها. إلاّ أن هذه الزيادة لا تُعد حقيقية بمعنى التوسع في مستوى الخدمات أو نوعيتها، بل هي استجابة طبيعية لنمو سكاني يُحتّم على الدولة توفير خدمات أكبر، حتى وإن كانت نوعية هذه الخدمات أو كفاءتها لم تتغير، كذلك، فإن امتداد الدولة على مساحة جغرافية واسعة يفرض نفقات أكبر على المرافق والبنية التحتية، لا بسبب توسع خدمات الدولة وإنما بسبب الحاجة لتوزيع هذه الخدمات على نطاق أوسع.

4. التضخم النقدي: يُعد التضخم النقدي من أبرز العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى تزايد ظاهر في الإنفاق العام، دون أن يكون هناك توسّع فعلي في الخدمات أو المشاريع المقدّمة.

ويُقصد به الانخفاض المستمر في القيمة الشرائية للعملة الوطنية نتيجة ارتفاع الأسعار العامة للسلع والخدمات، مما يفرض على الدولة إنفاق مبالغ مالية أكبر لتوفير نفس الكميات والنوعيات من السلع والخدمات التي كانت تُشترى في السابق بكلفة أقل.

فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة تُخصص ميزانية قدرها عشرة ملايين دينار لتوريد معدات طبية في سنة معينة، فإن هذه الميزانية قد لا تكفي لنفس الكميات في السنة التالية إذا ما ارتفعت الأسعار بنسبة 20٪ بسبب التضخم، وهو ما يتطلب إعادة تخصيص اعتمادات مالية أعلى لتغطية نفس الحاجيات، دون أن يكون هناك تحسن فعلي في نوعية أو كمية المعدات.

ويكتسب هذا العامل أهمية خاصة في الدول التي تعاني من تذبذب في سعر صرف العملة، كما هو الحال في ليبيا، حيث يؤثر التضخم بشكل مباشر على قيمة الدينار الليبي، ويؤدي إلى ارتفاع كلفة الواردات والخدمات، مما يُسهم في تضخم النفقات الحكومية بشكل ظاهر، كما أن هذا النوع من التضخم يُصعّب على صُنّاع القرار المالي إعداد موازنات دقيقة وقابلة للتنفيذ، ويدفع في كثير من الأحيان إلى اعتماد سياسات إنفاقية توسعية تُفضي إلى مزيد من العجز المالي، وتغيّر طرق إعداد الميزانية: حيث أصبح من الضروري إدراج جميع النفقات ضمن الميزانية العامة دون تخصيص، مما كشف عن نفقات كانت تُنفَق سابقاً دون أن تظهر زيادة عدد السكان واتساع رقعة الدولة مما يتطلب إنفاقاً أكبر لتوفير الخدمات العامة لكافة المواطنين على امتداد جغرافيا الدولة.

ثانياً- الأسباب الحقيقية:

تُشير الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام إلى تلك العوامل الجوهرية والهيكلية التي تُعبّر عن توسّع فعلي في دور الدولة وحجم تدخلها في الاقتصاد والمجتمع، وهذه العوامل لا تقتصر على اعتبارات طارئة أو محاسبية، بل تنبع من السياسات العامة المتبعة وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، والظروف الاجتماعية والديموغرافية السائدة، **ويمكن تناول هذه الأسباب على النحو التالي:**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. الأسباب السياسية: تشمل توسع التمثيل الدبلوماسي، تنامي الإنفاق على الأمن والدفاع، وتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية، ومن أهم الأسباب السياسية عدم الاستقرار السياسي" له تأثير سلبي على سير أجهزة الإدارة الأمر الذي يساعد على انتشار الفساد والانحراف في ممارسة السلطة" (البحيري، 2025، ص49).
2. الأسباب الاقتصادية: تتمثل في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خصوصاً في أوقات الركود، لخلق فرص عمل وتحقيق التنمية، ومع "زيادة الدخل القومي زاد تنفيذ الدولة المشروعات العامة" (رابح، جمال، 2018، ص 11) مما يترتب عليه المزيد من الإنفاق العام.

الأسباب الإدارية: ترتبط بزيادة حجم الجهاز الإداري للدولة وما يرافقه من نفقات تشغيلية عالية "استئجار المباني كمقرات للأجهزة الحكومية بمبالغ عالية دون الحاجة الماسة لها" (عبود، 2012-215،2019) ، "والتوسع في إنشاء إدارات وأجهزة حكومية يترتب عليها تزايد ظاهرة البطالة المقنعة".(الغناي، 2015، ص1215).

3. الأسباب المالية: مثل سهولة الحصول على القروض، ووجود فوائض مالية تُغري الحكومات بزيادة الإنفاق.
4. الأسباب الاجتماعية: مثل ازدياد الوعي الاجتماعي، ارتفاع الطلب على الخدمات العامة، توسع برامج الرعاية الاجتماعية.
5. الأسباب الإيديولوجية: تتصل بطبيعة النظام الاقتصادي القائم، سواء كان اشتراكياً أو ليبرالياً.
6. التعاون الدولي: تزايد الالتزامات المالية في إطار التعاون الإقليمي والدولي، خاصة في مواجهة الكوارث والأزمات.

"انتشار الحروب والتوترات الأمنية يجعل كثير من الدول بان تخصص جزء كبير من ميزانياتها السنوية لغرض التسلح بدلا من إنفاقها في أوجه أخرى" (قدورة، 2012، ص51).

7. "وجود فائض في الإيرادات العامة للدولة فتتساهل بعض الحكومات بالتوسع في الإنفاق العام" (هاجر، 2021، ص20).

ازدياد الثروة وارتفاع مستوى الثقافة لدى العامة هذا يزيد من حاجات الفرد الخاصة وتبعاً لذلك تزداد الحاجات العامة التي يقع على الحكومة عبء القيام بها" (فوزي، ص 46).

أما في الحالة الليبية: يُمكن رصد عدد من العوامل البنيوية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى تصاعد غير مسبوق في حجم الإنفاق العام، حيث واجهت الدولة الليبية خلال العقد الأخير مجموعة من التحديات الهيكلية والمعقدة التي انعكست بشكل مباشر على الموازنة العامة. ولعل أبرز هذه العوامل يتمثل في تضخم الجهاز الإداري للدولة نتيجة التوظيف العشوائي وتوسع التعيينات الغير المبنية على احتياجات فعلية، مما أدى إلى ارتفاع كتلة الأجور بصورة مفرطة دون تحقيق مقابل إنتاجي حقيقي، كما ساهم الانقسام السياسي الحاد بين الحكومات المتنافسة والسلطات التشريعية في خلق ازدواجية في الإنفاق وازدحام مؤسسات موازية، ما فاقم من المصروفات العامة وزاد من صعوبة ضبطها أو توجيهها بشكل فعّال. كذلك فإن تدهور سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية ساهم في رفع كلفة الواردات الحكومية بشكل ملحوظ، خاصة في ظل اعتماد الدولة على الخارج في توفير احتياجات استراتيجية مثل الدواء والمعدات الطبية، هذا بالإضافة إلى تصاعد النفقات الأمنية والعسكرية في ظل استمرار التوترات والصراعات المسلحة، والتي جاءت على حساب الإنفاق التنموي والخدمي، فضلاً عن تكرار نفقات الصيانة والمشروعات قصيرة الأمد التي تفتقر إلى الرقابة الفعلية. كما كان للاعتماد المفرط على العلاج في الخارج، والتوسع غير المبرر في عدد السفارات والبعثات الدبلوماسية، دون وجود جدوى اقتصادية واضحة، أثر كبير في استنزاف الموارد العامة، وتُعد هذه العوامل مجتمعة مظاهر حقيقية لاختلال الإنفاق العام، تستدعي إعادة تقييم شاملة للسياسات المالية والرقابية، بما يُحقق الانضباط المالي ويحفظ المال العام.

ومما سبق نرى أن أهم الأسباب تزايد الإنفاق في الدولة الليبية هي:

- تضخم الجهاز الإداري للدولة وزيادة أعداد الموظفين
- وجود أكثر من حكومة وسلطة تشريعية بسبب الانقسام السياسي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- التدهور في سعر صرف الدينار الليبي وارتفاع أسعار السلع.
- تصاعد الإنفاق الأمني والعسكري على حساب القطاعات المدنية.
- ضعف نظم الرقابة، واستشراء الفساد، وتكرار نفقات الصيانة دون مبرر.
- الاعتماد على العلاج في الخارج نتيجة ضعف النظام الصحي المحلي.
- توسع شبكة السفارات والبعثات الدبلوماسية دون مبرر اقتصادي كافٍ.

"فزيادة النفقات العامة عن حد معين يُمكن أن تؤدي إلى التضخم النقدي مما يستتبع ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات وأن ذلك يعني انخفاض الدخول الحقيقية وخاصة بالنسبة لأصحاب الدخول النقدية الثابتة كالأجور والمرتبات وغيرها" (قدورة، ص78).

كما إن "عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تشخيص المشاكل بشكل صحيح وإهمال لسياسات الترشيد، وعدم قدرتها على موازنة الأسعار والرقابة على السلع، وتحسين الخدمات، مما أسهم بشكل كبير في استشراء ظاهرة الفساد" (السويد، 2019، ص 41).

لذلك فإن التصدي لهذه العوامل يُعد خطوة جوهرية وأساسية على طريق إصلاح السياسة المالية العامة، إذ لا يمكن تحقيق ترشيد فعّال للإنفاق دون معالجة الاختلالات البنيوية والسياسية والإدارية التي تقف خلف تفاقم الإنفاق العام. فالسيطرة على تضخم الجهاز الإداري، وإعادة هيكلة التوظيف العام وفق احتياجات حقيقية، وضبط الإنفاق الأمني والعسكري، وتعزيز الشفافية والرقابة المالية، وتحسين كفاءة الخدمات العامة – جميعها تُشكل مرتكزات حيوية لترشيد الإنفاق وتحقيق كفاءة توزيع الموارد، ويستدعي هذا الأمر تبني مقاربة إصلاحية شاملة تتكامل فيها الأدوات القانونية والمؤسسية والرقابية، وهو ما سنعالجه بتفصيل أوسع في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الثاني

ترشيد الإنفاق العام

يُعد ترشيد الإنفاق العام أحد المرتكزات الأساسية للحوكمة الرشيدة والإصلاح المالي في الدولة الحديثة، حيث أصبح من الضروري اعتماد استراتيجيات فعّالة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاستدامة الاقتصادية. ويكتسب ترشيد الإنفاق أهمية مضاعفة في الدول النامية والدول التي تمر بظروف انتقالية أو أزمات مالية، كما هو الحال في ليبيا، حيث تتسم الموارد المالية بالنُدرة مقابل اتساع الحاجات الاجتماعية والخدمية، وتفاقم مظاهر الهدر والفساد المالي والإداري، وقبل ذلك قد أمر الله سبحانه وتعالى بالاقتصاد في الإنفاق ولا نكون من المسرفين بقوله تعالى (والذين إذا أنفقوا لم يُسرفوا ولم يُقتروا وكان بين ذلك قواماً)" (الفرقان، الآية 67).

وفي هذا الإطار، يُنظر إلى ترشيد الإنفاق كآلية لإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي، بما يستوجب تبني سياسات مالية مرنة ومنضبطة تستند إلى مبادئ التخطيط المالي السليم، وأُسس الشفافية والمساءلة، وأدوات الرقابة الفعالة، إضافة إلى إعادة توجيه الموارد نحو الأولويات التنموية الحقيقية. ومن هذا المنطلق، سنُعنى في هذا المطلب ببيان مفهوم ترشيد الإنفاق العام وأهدافه (الفرع الأول)، ثم نتطرق إلى أهم الضوابط الحاكمة لعملية الترشيد، وما تخلّفه هذه العملية من آثار اقتصادية واجتماعية (الفرع الثاني).

الفرع الأول / مفهوم ترشيد الإنفاق العام وأهدافه:

يُمثّل ترشيد الإنفاق العام أحد المبادئ الجوهرية التي تستند إليها السياسات المالية الرشيدة في الدول الحديثة، حيث يتعلّق الأمر بضبط وتوجيه الموارد المالية المتاحة للدولة بطريقة تضمن الاستخدام الأكفأ والأعدل لهذه الموارد، بما يُحقق أقصى منفعة مُمكنة للمجتمع بأقل التكاليف، ويأتي هذا المفهوم في صميم عملية الإصلاح المالي والإداري، لا سيما في الدول التي تُعاني من أزمات اقتصادية أو أوضاع مالية هشّة، مثل ليبيا، حيث أصبح الترشيد ضرورة ملحّة لكبح جماح النفقات العامة، ومواجهة مظاهر الهدر والفساد المالي والإداري، وتحقيق الاستدامة المالية.

وترشيد الإنفاق لا يعني بالضرورة تقليص الإنفاق أو الانكفاء على الذات، وإنما يهدف إلى إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات الحقيقية، وتفعيل أدوات الرقابة والمساءلة، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والاجتماعية، وتُعنى الدول الحديثة بتضمين مبادئ الترشيد في خططها الإستراتيجية من خلال اعتماد أساليب حديثة في التخطيط المالي، وتقييم الأداء، وربط الإنفاق بمؤشرات قابلة للقياس.
وفي هذا الفرع نتناول بالشرح والتحليل مفهوم ترشيد الإنفاق العام، كما ورد في الأدبيات الاقتصادية والقانونية، ونستعرض الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال تبني هذا النهج في إدارتها للمال العام.

أولاً- تعريف ترشيد الإنفاق العام:

يقصد بترشيد الإنفاق العام الاستخدام العقلاني والمدروس للموارد المالية المتاحة من قبل الدولة، بما يراعي مبدأ الكفاءة والفعالية في توجيه هذه الموارد نحو أولويات محددة مسبقاً ضمن خطط تنموية واضحة المعالم، ويهدف الترشيد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بأقل التكاليف الممكنة، وأعلى مردودية على مستوى الأداء العام، ويشمل ذلك العمل على تقليص النفقات غير الضرورية أو غير المنتجة، وتفادي الإنفاق المكرَر أو المتداخل بين المؤسسات، والتقليل من مظاهر الهدر والازدواجية، وذلك من خلال تعزيز آليات الرقابة المالية والإدارية، واعتماد نظم التقييم المسبق واللاحق للمشروعات والبرامج العامة، كما يتضمن الترشيد ضرورة إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بشكل يضمن توجيه الموارد إلى القطاعات الحيوية ذات الأثر المباشر على حياة المواطنين، كالتعليم والصحة والبنية التحتية، بدلاً من تضييعها في مجالات هامشية أو إنفاقات تكميلية لا تحقق نفعاً عاماً حقيقياً، مع السعي إلى تفعيل أدوات الرقابة التشريعية والقضائية والإدارية لضمان انضباط الإنفاق ضمن الحدود المقررة قانوناً واستراتيجياً.

وقد عرفه بعض الفقهاء بأنه "حُسن التصرف في الأموال العمومية وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف أو تقتير، ويتضمن ضبط النفقات وأحكام الرقابة عليها، وتلافي النفقات الغير المنتجة، وزيادة الكفاية الإنتاجية، والاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتاحة" (عصفور، 2008، ص24)، أي أن المقصود بالترشيد ليس فقط خفض الإنفاق بحدِ ذاته، بل توجيهه على نحو يخدم مصالح المجتمع العامة وفق معايير الفاعلية والكفاءة والجدوى الاقتصادية، ويتطلب هذا الأمر وجود تخطيط مالي محكم يستند إلى تقييم حقيقي للاحتياجات والأولويات، ويقوم على مبدأ الموازنة بين الحاجات المُلحّة والموارد المُتاحة، مع التأكيد على ضرورة استبعاد النفقات التي لا تعود بفائدة مباشرة أو غير مباشرة على الاقتصاد الوطني أو رفاهية المواطنين، وبهذا المفهوم، يصبح ترشيد الإنفاق أحد أدوات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وركيزة لتكريس الشفافية والمساءلة وتحقيق التنمية المستدامة.
وعرفه الأستاذ الدكتور منصور ميلاد يونس بأنه "هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة"(يونس، ص53)، والقوامة في الإنفاق العام "تعني الاعتدال بين أمرين مهمين الأمر الأول هو الإسراف والتبذير والأمر الثاني هو الشُح والتقتير" (سمحان، الوادي، 2010، ص128).
ويمكننا استخلاص تعريف جامع لترشيد الإنفاق العام: بأنه مجموعة من العمليات والتدابير التي تتخذها الدولة بغرض التحكم في حجم واتجاهات النفقات العامة، من خلال ضبطها وتوجيهها بما يتفق مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والجدوى الاجتماعية، في ضوء الإمكانات المتاحة والاحتياجات الحقيقية للمجتمع، وبما ينسجم مع الخطط التنموية المعتمدة والسياسات العامة للدولة، وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى من المردودية الاقتصادية والاجتماعية بأقل تكلفة ممكنة، وبما يُعزز العدالة في توزيع الموارد، ويُسهم في تحقيق الاستقرار المالي، والتنمية المستدامة، والثقة في المؤسسات العامة.

ثانياً- أهداف ترشيد الإنفاق العام:

يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق مجموعة من الغايات الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز فعالية الأداء الحكومي وضمان التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي، وتُعد هذه الأهداف حجر الزاوية في أي برنامج إصلاحي يسعى إلى تقويم مسار الإنفاق، وتحسين مخرجاته، وربط النفقات العامة بالأولويات الوطنية الحقيقية. ويمكن توضيح هذه الأهداف على النحو **التالي**:

1. **رفع كفاءة استخدام الموارد العامة** : يتمثل ذلك في ضمان توجيه الإنفاق نحو المشاريع والبرامج ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، وتجنب تبديد الموارد في مجالات لا تُحقق مردودية فعلية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. **تحقيق الانضباط المالي**: من خلال تقليص العجز في الميزانية العامة وخفض مستويات الدين العام، بما يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني ويساهم في استقرار سعر الصرف وتحسين التصنيف الائتماني للدول، "والاحتياط من كافة الأوضاع المالية الصعبة والمتغيرة محلياً ودولياً"(عثمان، ص111).
3. **مكافحة الفساد المالي والإداري:** إذ يساهم الترشيد في تقليص مساحات التلاعب المالي والإنفاق الغير المشروع، عبر تفعيل الرقابة السابقة واللاحقة وتطبيق معايير الشفافية والمساءلة.
4. **إعادة هيكلة الموازنة العامة**: من خلال تقليص النفقات الجارية غير المنتجة لصالح التوسع في النفقات الاستثمارية والتنموية التي تخلق فُرص العمل وتُعزز النمو الاقتصادي.
5. **تحسين جودة الخدمات العامة**: عبر إعادة توزيع الموارد بشكل عادل بين القطاعات والمناطق، وبما يتوافق مع احتياجات السكان الفعلية، مما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين ومستوى رضاهم عن أداء الدولة.
6. **تعزيز العدالة الاجتماعية**: بتركيز الإنفاق على الفئات الهشة والفقيرة ودعم برامج الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يساعد على تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.
7. **ترسيخ ثقافة التخطيط والكفاءة**: حيث يدفع الترشيد الإدارات والمؤسسات الحكومية إلى اعتماد معايير الأداء وتقييم النتائج، وربط الإنفاق بتحقيق الأهداف المحددة.
8. **دعم التنمية المستدامة**: إذ يُسهم ترشيد الإنفاق في تمكين الدولة من تخصيص المزيد من الموارد للاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والطاقات المتجددة، ما يُعزز فرص النُمو المستقبلي، و"الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والصعبة والمتغيرة محليا وعالمياً" (عزالدين، 2019، ص49)، و"تجنب المديونية وأثارها السلبية وخاصة في الدول النامية التي تعاني كثيراً في تسديد ديونها" (مريم، نسرين، 2017، ص 48).

وبذلك يتجاوز ترشيد الإنفاق مجرد كونه إجراء تقنياً محاسبيًا، ليُصبح ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة المالية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

الفرع الثاني / ضوابط ترشيد الإنفاق العام والآثار المترتبة عليه:

يُعد ضبط الإنفاق العام من خلال ضوابط دقيقة وآليات واضحة أمراً ضرورياً لضمان فعالية سياسة الترشيد ونجاحها في تحقيق أهدافها التنموية والاجتماعية والاقتصادية. وتتطلب هذه العملية التزاماً حكومياً واضحاً بتطبيق معايير الانضباط المالي، وتوفّر مؤسسات رقابية فاعلة، وإرادة سياسية تُعلي من شأن الشفافية والمساءلة. وفي السياق الليبي، تكتسب هذه الضوابط أهمية مضاعفة في ظل التحديات القائمة، مثل الانقسام المؤسسي وارتفاع مستويات الهدر المالي، مما يُحتّم وضع قواعد صارمة وموضوعية لترشيد الإنفاق.

وينبغي أن تستند هذه الضوابط إلى مبادئ علمية وإدارية محكمة، تراعي الأولويات الوطنية، وتستند إلى قواعد الحوكمة المالية الرشيدة، بما في ذلك تحديد الأهداف الإنمائية مُسبقاً، وربط النفقات بمخرجات قابلة للقياس، وضمان عدالة التوزيع الجغرافي، والتقييم الدوري للأثر الاجتماعي والاقتصادي للإنفاق العام. كما يتوجب أن تتكامل هذه الضوابط مع آليات رقابية شاملة، تشمل الرقابة التشريعية، والرقابة الإدارية الداخلية، والرقابة المالية الخارجية التي يُمارسها ديوان المحاسبة والجهات القضائية ذات الاختصاص، وتأتي هذه الضوابط لتؤسس إطاراً عاماً يُعيد توجيه الموارد العامة نحو الوجهات ذات الأولوية، مع مراعاة مبدأ الاستدامة والإنصاف في التوزيع وتحقيق التوازن بين الأقاليم والفئات.

أما من حيث الآثار فإن لسياسة ترشيد الإنفاق العام تداعيات تتباين بحسب طريقة تطبيقها وظروف الدولة، حيث يُمكن أن تسهم بشكل فاعل في تحسين الكفاءة الاقتصادية، والحد من الفساد، ورفع مستوى الخدمات، وفي ذات الوقت قد تؤدي إلى انكماش بعض البرامج الاجتماعية إذا ما طُبّقت دون مراعاة للأبعاد الإنسانية والعدالة الاجتماعية، ومن ثمّ فإن صياغة سياسة ترشيد متوازنة تُمثّل أداة إصلاح وليست عبئاً تقشفياً، تُعزز الثقة في إدارة المال العام وتُمهّد لمرحلة جديدة من التنمية الرشيدة في ليبيا.

أولاً- ضوابط ترشيد الإنفاق العام:

تُشكّل ضوابط ترشيد الإنفاق العام القواعد والمعايير التي يجب أن تراعيها الحكومة ومختلف الجهات العامة عند تنفيذ الموازنة وصرف الأموال العامة، بهدف ضمان توجيه الموارد المتاحة نحو الوجهات التنموية ذات الأولوية وتقليص مظاهر الهدر والتبذير، وتقوم هذه الضوابط على أسس قانونية وإدارية ومحاسبية

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تهدف إلى ضبط الأداء المالي وتحقيق أقصى كفاءة مُمكنة في استخدام الأموال العامة. ويُعد الامتثال لهذه الضوابط من المؤشرات الأساسية على التزام الدولة بالحوكمة المالية الرشيدة، كما أن إغفالها يؤدي إلى نتائج سلبية خطيرة، منها تآكل الموارد العامة، وتفاقم العجز المالي، وتراجع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ومن بين أهم هذه الضوابط:

1. أن يُوجَّه الإنفاق العام لتحقيق المصلحة العامة العليا للدولة والمجتمع، بما يضمن خدمة المواطنين دون تمييز، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتوازن الاجتماعي، ويُمنع منعاً باتاً توجيهه لخدمة مصالح شخصية أو فئوية ضيقة، سواء كانت لمصلحة أفراد أو جماعات أو كيانات ذات نفوذ سياسي أو إداري، لما لذلك من آثار سلبية على مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، فضلاً عن كونه أحد أبرز مظاهر الفساد الإداري والمالي التي تُقوّض ثقة المواطنين في المؤسسات العامة.

ولكي يؤدي الإنفاق العام دوره لابد من أن تتوفر فيه ضابط المنفعة العامة وضابط الاقتصاد في الإنفاق وضابط الالتزام بالإجراءات المحددة عند الإنفاق العام" (إبراهيم، 2016، ص66).

2. تحديد الأهداف التنموية للإنفاق مسبقًا يُعد من الركائز الجوهرية لضمان كفاءة وفعالية الصرف العام، حيث يجب أن تُصاغ هذه الأهداف وفق رؤية استراتيجية شاملة تراعي التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمالية الراهنة، مع العمل على تصنيفها بشكل دقيق إلى أهداف قصيرة الأجل (مثل تمويل المشاريع المستعجلة ذات الطابع الإغاثي أو الخدمي)، ومتوسطة الأجل (مثل إعادة تأهيل المرافق العامة وتطوير البنية التحتية الحيوية)، وطويلة الأجل (مثل خطط التنمية الشاملة والتحول الرقمي والطاقة المتجددة)، وذلك في إطار خطة وطنية متكاملة تأخذ في اعتبارها الموارد المتاحة، ومدى التأثير المتوقّع لكل نوع من أنواع الإنفاق على رفاهية المواطن وتعزيز القدرة الإنتاجية للدولة، بما يضمن الاستدامة والتوازن في المخصصات المالية، وتفادي الوقوع في فخ العشوائية أو التكرار أو تضارب الصلاحيات.

3. يتطلب ترتيب أولويات الإنفاق العام اعتماد نهج موضوعي يستند إلى تقييم دقيق للاحتياجات الأساسية للسكان، حيث تُعطى الأولوية القصوى للقطاعات الحيوية مثل الصَحة العامة، والتعليم، ومشاريع توفير مياه الشرب والصرف الصحي، كونها تمس جوهر الحياة الكريمة للمواطن وتُؤثر مباشرة في مؤشرات التنمية البشرية، ويُعد التركيز على هذه القطاعات التزاماً دستورياً وأخلاقياً يقع على عاتق الدولة لضمان الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، وفي المقابل، ينبغي إرجاء أو تقليص النفقات التي تندرج ضمن الطابع الكمالي أو الترفي، كتلك المتعلقة بالمظاهر الاحتفالية غير الضرورية أو المشروعات التجميلية عديمة الجدوى، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية أو شُحّ الموارد، إذ من غير المقبول أخلاقياً أو اقتصادياً أن يُنفق المال العام على أنشطة ثانوية في ظل مُعاناة المواطنين من نقص الأدوية أو تعثر العملية التعليمية، كما يتطلب هذا الترتيب اعتماد أدوات تقييم ومتابعة لضمان تحقق الأثر التنموي المطلوب من كل بند إنفاق.

4. "إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها وتكون بشكل مُمنهج ومُخطط له لكي يُمكن الدولة من التسيير الفعال لإنفاقها من جهة وتحقيق الأهداف من جهة أخرى" (عبدالعظيم، محمد، 2011، ص108).

5. تجنّب التكرار في تنفيذ المشاريع أو تضارب الصلاحيات المؤسسية، بما يُؤدي إلى هدر الموارد، "التنسيق بين الإدارات العامة المختلفة في تنفيذ مشاريع التنمية مثل شركة الكهرباء والمياه والحفر ورصف الطرق" (يونس، ص56).

6. ضمان التوزيع العادل للإنفاق بين مختلف الأقاليم والمناطق، تعزيزاً لمبدأ العدالة الجغرافية والتنمية المتوازنة إي "عدالة الإنفاق العام لا تُحابي فئة من فئات المجتمع على حساب الطبقات الأخرى ولا يقصد من ذلك أن يتساوى كل الفئات، بل هناك فئة الفقراء التي هي في حاجة ماسَة لخدمات الدولة مما يستوجب زيادة الإنفاق عليها لأجل النهوض بها" (دومة، 2019، ص54).

"تجنب الإسراف أو التبذير أي تجنب النفقات الغير ضرورية أو منفعتها قليلة ولا توازي القيمة السوقية للمبالغ المصروفة عليها ويُمكن توجيه هذه النفقات لمشاريع أخرى ذات جدوى أولى من ذلك" (أحمد، 2016، 50).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ضرورة توفر بيانات ومعلومات مالية دقيقة، شاملة، وموثقة عن المشاريع والبرامج المستهدفة قبل اعتمادها أو تنفيذها، بما في ذلك تقديرات التكلفة، ومصادر التمويل، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية، والمخاطر المحتملة، وآليات التنفيذ والتقييم، وذلك لضمان اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على أُسس علمية تحقق الكفاءة والفعالية في الإنفاق العام، وتمنع الوقوع في الأخطاء التخطيطية أو الهدر المالي أو تعطّل المشاريع بعد انطلاقها، "وقياس أداء برامج الإنفاق العام لتقييم مدى كفاءة وفاعلية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها" (أحمد، 2016، ص50).

7. "ترشيد عملي للقرارات التي يتخذها المسؤولون في دورة العمل الكاملة التي تبدأ بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق والتنفيذ والمتابعة والتقييم" (الفاعوري، 2008، ص19).

8. الابتعاد عن الإنفاق على المشاريع التي لا تقوم على دراسات جدوى واقعية أو ذات فاعلية ضعيفة.

9. إخضاع كافة أوجه الإنفاق العام لرقابة صارمة وشاملة، تتوزع بين الرقابة المسبقة التي تسبق صرف الأموال للتأكد من التزامها بالخطط والموازنات المعتمدة، والرقابة المرافقة التي تتابع التنفيذ أثناء الصرف للتأكد من سلامة الإجراءات، والرقابة اللاحقة التي تُقيّم النتائج بعد الصرف بهدف كشف أوجه القصور أو الانحراف. ويُفترض أن تُفعّل هذه الرقابة من خلال دور متكامل ومؤسسي يشترك فيه ديوان المحاسبة كهيئة عليا للرقابة المالية، وهيئات التفتيش والرقابة المالية والإدارية والقضائية، بما يضمن التحقيق في أي تجاوز أو مخالفة، ويُعزز مبدأ المساءلة ويُعيد الثقة في حسن إدارة المال العام. كما يجب أن تُدعَّم هذه الرقابة بأدوات رقمية حديثة ونُظم معلومات مالية تُتيح المتابعة الفورية والتحليل الدقيق لمؤشرات الإنفاق، وصولاً إلى تحقيق أعلى درجات الشفافية والكفاءة.

10. توجيه الإنفاق بما يُحقق العدالة الاجتماعية، من خلال تخصيص مزيد من الموارد لدعم الفئات الهشة والفقيرة، لا على أساس المُساواة المطلقة بل حسب الحاجة.

11. "التقليل من سياسة دعم السلع والخدمات التي تُكلف مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة، أو تغييرها بطرق أكثر جدوى لضبط النفقات العامة وبالتالي تنعكس إيجابا على المواطن" (عجام، سعود، 2002، ص374).

12. تعزيز الشفافية المالية من خلال ربط عمليات الإنفاق العام بمؤشرات أداء مُحددة وقابلة للقياس تعكس مدى تحقق الأهداف المرسومة، مثل نسب الإنجاز، ومُعدلات الكفاءة، ومدى تحقيق المخرجات الفعلية بالمقارنة مع التكاليف المقررة، على أن تُرفق هذه المؤشرات بتقارير دورية مُفصلة وواضحة تُتاح للرأي العام وللسلطات الرقابية، بما يضمن حق المواطن في الاطلاع، ويُكرّس مبدأ المساءلة المجتمعية، ويُسهم في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ويُعزز مناخ الشفافية في إدارة المال العام.

توفر المعلومات والبيانات المالية الدقيقة للمشاريع المراد إنجازها قبل البدء في تنفيذها، والالتزام بالقوانين المالية أثناء تنفيذ الميزانية، "والكميات الهائلة من البيانات والمعلومات تتطلب ضرورة توافر ضوابط تضمن جودتها ودقتها تكون عاملاً أساسياً في اتخاذ القرارات الرشيدة" (عبدالجبار، وأخرون، 2020، ص7).

فرض رقابة فعالة ومستمرة، سابقة ولاحقة ومرافقة للإنفاق العام، من أجل ضمان صرف الأموال في الأوجه المحددة لها قانوناً.

13. "التقييم الدوري لأداء الإنفاق الحكومي حول الكفاءة وفاعلية الأداء للوحدات والأجهزة الحكومية، عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها" (الشيخي، كبلان، 2018، ص 41)، "ويهدف هذا التقييم للبرامج والمشروعات العامة إلى التأكد وحُسن تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة سلفاً" (الدوسري، 2011، ص55).

14. "تحقيق الفاعلية والكفاءة في عملية الإنفاق من خلال قُدرة الحكومة على تنفيذ مشاريعها ويتحقق ذلك بقياس توازن بين الإنفاق مع العوائد الايجابية المترتبة عليه" (الأسدي، 2022، ص 11).

15. "إن تطبيق مبدأ الترشيد يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل وبالتالي يُجنِب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها" (حدة، زكريا، 2021، ص25).

ومن خلال عرض ضوابط ترشيد الإنفاق العام نرى أنها تكتسي أهمية استثنائية في حالات الأزمات المالية أو عند إعداد موازنات تقشفية، حيث تتزايد الحاجة إلى ضمان الاستخدام الأمثل للموارد النادرة بطريقة توازن بين متطلبات الاستقرار المالي والعدالة الاجتماعية، ففي مثل هذه السياقات، تُسهم الضوابط في

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات القصوى، كتأمين الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، ودعم الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، وتفادي الإنفاق على مشاريع أو نفقات كمالية يمكن تأجيلها دون المساس المباشر بمعيشة المواطنين. كما تتيح هذه الضوابط للحكومة تقييم كل بند إنفاق من حيث جدواه وأثره التنموي، بما يُعزز القدرة على اتخاذ قرارات مالية مسؤولة تُسهم في احتواء العجز المالي وتحقيق الكفاءة دون التفريط في الأهداف الوطنية الاستراتيجية، كتحقيق النُمو، وحماية الفئات الضعيفة، واستمرار تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع.

ثانياً- آثار ترشيد الإنفاق العام:

إن لسياسات ترشيد الإنفاق العام آثارًا عميقة تمتد إلى مُختلف أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتكمن أهمية هذه السياسات في قدرتها على إعادة هيكلة أولويات الصرف الحكومي بشكل يخدم المصلحة العامة، ويحمي المال العام من الهدر والضياع. وتنقسم هذه الآثار إلى جوانب إيجابية وسلبية، تختلف حدتها تبعًا لسياق التطبيق وظروف الدولة.

أ- **الآثار الإيجابية لترشيد الإنفاق العام:**

يُعد ترشيد الإنفاق العام من الوسائل الفعالة التي تُمكّن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بصورة أكثر اتزانًا وكفاءة، إذ يسهم هذا الترشيد في توجيه الموارد المالية المحدودة نحو القطاعات ذات الأولوية، مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، مما يرفع من جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. كما يؤدي إلى تقليص الهدر المالي الناتج عن الإنفاق غير الضروري أو العشوائي، ويُساعد في كشف مظاهر الفساد الإداري والمالي عن طريق إخضاع عمليات الصرف لمعايير رقابية دقيقة ومساءلة مؤسسية صارمة، ومن خلال تحسين كفاءة الصرف العام، بذلك يُسهم ترشيد الإنفاق في خفض العجز المالي للدولة، وتقليص الدين العام، مما يُؤدي إلى تحقيق نوع من الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتحسين قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية. كما يُعزز هذا التوجه ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة من خلال الإحساس بالعدالة في توزيع الموارد، وتكريس مبدأ الشفافية، وربط النفقات العامة بتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية ملموسة، ولا يقف أثر الترشيد عند البعد المالي فحسب، بل يمتد إلى دعم أسس التنمية المستدامة من خلال إعادة توجيه الموارد نحو المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي كتمويل الطاقات المتجددة، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتنمية رأس المال البشري، وهو ما يُعد ركيزة للنمو المستقبلي واستدامة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويتم ذلك من خلال توجيهه إلى القطاعات ذات الأولوية والأثر التنموي المباشر. لذا فإن نجاح سياسة الترشيد يتطلب تحقيق توازن دقيق بين ضبط الإنفاق وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما لا يتأتى إلا من خلال التدرج في التطبيق، والاعتماد على دراسات تقييم الأثر المسبق، ومراعاة العدالة الاجتماعية. إن الترشيد في هذا السياق لا يُعد تقشفاً بل إصلاحاً، يُسهم في بناء اقتصاد قوي قادر على مواجهة التحديات وتحقيق تطلعات المواطن في خدمات فعالة ومالية عامة منضبطة.

يُحدث ترشيد الإنفاق العام آثاراً متعددة على الاقتصاد الوطني والمجتمع، تنقسم إلى آثار إيجابية وسلبية، بحسب طبيعة السياسات المتبعة وسياقها الزمني والاقتصادي:

ومن أهم الآثار الإيجابية:

- تحسين كفاءة إدارة المال العام.
- القضاء على التبذير والفساد.
- إعادة توجيه النفقات نحو أولويات التنمية الوطنية.
- دعم الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. تقليص مظاهر الفساد الإداري والمالي، من خلال ضبط قنوات الصرف وتفعيل أدوات الرقابة.
- خفض العجز في الميزانية العامة، وتقليص حجم الدين العام، مما يرفع من مستوى الاستقرار المالي والائتماني للدولة.
- تحسين مناخ الاستثمار، من خلال رفع كفاءة البنية التحتية وتوفير مناخ مالي منضبط.
- دعم التنمية المستدامة بإعادة توجيه الموارد نحو التعليم، والصحة، والطاقة المتجددة، والقطاعات الإنتاجية.
- زيادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة من خلال الشفافية والمساءلة وتحقيق العدالة في توزيع الموارد

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ب- **الآثار السلبية لترشيد الإنفاق العام:**

- في حالات التقشف المفرط، قد تؤدي سياسات الترشيد إلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية.
- تأخير تنفيذ بعض المشاريع التنموية المهمة.
- تراجع مستوى الخدمات في حال غياب البدائل أو المعالجة المرحلية الكافية.
- عند تطبيق الترشيد بصورة فجائية أو مفرطة، قد يؤدي إلى تقليص الدعم الاجتماعي، مما يضرّ بالفئات الهشة وذوي الدخل المحدود.
- تأجيل أو إلغاء بعض المشروعات التنموية طويلة الأجل إذا لم يتم التمييز بين الإنفاق الكمالي والاستثماري.
- التراجع المؤقت في جودة الخدمات العامة إذا لم يُصاحب الترشيد بتحسين الإدارة وتطوير أساليب تقديم الخدمة.

لذلك فإن ترشيد الإنفاق العام لا ينبغي النظر إليه كأداة تقشفية مجرّدة تسعى لتقليص النفقات على حساب الخدمات الأساسية أو العدالة الاجتماعية، وإنما كنهج إصلاحي شامل يهدف إلى إعادة هيكلة إدارة المال العام على أسس من الكفاءة والعدالة والفاعلية، ويتجلى هذا النهج في وضع خطط مالية محكمة تستند إلى بيانات دقيقة وأهداف قابلة للقياس، وتوجيه الموارد نحو أولويات التنمية الوطنية، مع ضمان استدامة الإنفاق وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد أهمية هذا التوجه في السياقات التي تعاني من أزمات مالية خانقة وتحديات هيكلية كما هو حال ليبيا، حيث يتعين ترشيد الإنفاق من خلال تعزيز استقلالية وفاعلية الأجهزة الرقابية، وتطوير أدوات التخطيط المالي الحديثة، وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة على كافة مستويات الإنفاق، بما يُسهم في استعادة الثقة العامة وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي المنشود.

الخـاتـمـة

يُعدّ تزايد الإنفاق العام أحد أهم التحدّيات المالية الراهنة في الدولة الليبية، في ظل اعتماد الدولة على مورد شبه وحيد في تحصيل إيراداتها وهو تصدير النفط والغاز، وتقلّب أسعاره عالميا في ارتفاع وانخفاض؛ الأمر الذي يزيد من أهمية وضع ضوابط للإنفاق العام لتحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام المال العام، خاصة في الدول التي تمر بظروف استثنائية كليبيا، حيث تبرز الحاجة المُلحة إلى ضبط عملية تزايد الإنفاق العام وترشيده بالصورة السليمة لينعكس إيجابا على المواطن وأيضا الحفاظ على موارد الدولة الليبية.

أولا / النتـائج:

1. وجود أكثر من حكومة وسُلطة تشريعية بسبب الانقسام السياسي أدى إلى عدم استقرار الدولة مما أثّر سلباً على سير أجهزة الإدارة الأمر الذي يساعد على انتشار الفساد والانحراف في ممارسة السلطة.
2. يُعد التضخم لقيمة النقود من أبرز الأسباب تزايد الإنفاق العام، حيث إنّ التدهور في قيمة العُملة المحلية بفعل التضخم يجعل الدولة مضطرة إلى إنفاق مبالغ أكبر لشراء نفس الكمية من السلع أو الخدمات التي كانت تشتريها بمبالغ أقل في السنوات السابقة.
3. زاد تنفيذ الدولة للمشروعات العامة مما يترتب عليه المزيد من الإنفاق العام.
4. زيادة حجم الجهاز الإداري للدولة وما يُرافقه من نفقات تشغيلية عالية بالإضافة لاستئجار المباني كمقرات للأجهزة الحكومية بمبالغ عالية دون الحاجة الماسة لها.
5. التوسع في إنشاء إدارات وأجهزة حكومية يترتب عليها تزايد ظاهرة البطالة المُقنّعة.
6. عدم قُدرة الحكومات المتعاقبة على تشخيص المشاكل بشكلٍ صحيح وإهمال لسياسات الترشيد، وعدم قدرتها على موازنة الأسعار والرقابة على السّلع، وتحسين الخدمات، مما أسهم بشكلٍ كبير في استشراء ظاهرة الفساد والإنفاق العام الغير المُنتج والغير مجدي.

ثانيا / التوصيات:

استنادًا إلى ما تمّ عرضه وتحليله، تُوصي الدراسة بما يلي:

1. تحديد أولويات الإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها.
2. توحيد الإنفاق الحكومي بالدولة الليبية ورسم السياسات الإنفاق للدولة في حُدود اختصاصات بوضوح وتبعاً للموارد المالية المُتاحة لها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. تجنُّب والحدّ من مظاهر الإسراف والتبذير عند القيام بالإنفاق العام، ويحدث هذا في تركيبة الإدارات في الدول النّامية.
4. الابتعاد ما أمكن عن النفقات الغير منتجة أو تكون إنتاجيتها ضعيفة كالمشاريع المظهرية.
5. دعم وتطوير الأجهزة الرقابية وتفعيل آلية التنسيق المؤسسي بين السُّلطة التنفيذية والجهات الرقابية.
6. تحديث أدوات العمل الرقابي بالتحول إلى الرقابة الإلكترونية والذكية، مثل اعتماد أنظمة ERP، وتحليل البيانات عبر برامج مثل Power BI وTableau لتعزيز الرصد الاستباقي والشفافية، وإنشاء وحدة للرقابة الاستباقية داخل الديوان تتولى تقييم المخاطر قبل وقوع التجاوزات، والاشتغال على الإنذار المُبكِّر لانحرافات الإنفاق، وليس فقط الفحص اللاحق.
7. نشر تقارير الهيئات الرقابية بشكل دوري وعلني على الموقع الرسمي؛ لضمان الشفافية وتعزيز الرقابة المُجتمعيّة والمدنيّة.
8. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والأعلام في مراقبة التزام الحكومة بتوصيّات الجهات الرقابية، عبر حملات توعية بالقوانين الرقابية، وتشجيع التبليغ عن الفساد وفق آليات مؤسسية محميّة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً / القرآن الكريم

ثانياً / الكتب والرسائل العلمية

[1] أبوغابة، خ. ع.، وجاد الرب، ح. م. (2011). الإنفاق العام وصدى دور الدولة في الرقابة عليه. دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع.
[2] أحمد، م. ع. د. (2019). ترشيد الإنفاق العام ودوره الاقتصاد الليبي "دراسة تحليلية" [رسالة ماجستير، جامعة طرابلس].
[3] الأسدي، إ. ع. ح. (2022). أثر سياسة ترشيد الإنفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021) [رسالة ماجستير، جامعة كربلاء].
[4] البحيري، ف. م. (2025). السياسة الجنائية في مكافحة الفساد في القانون الليبي والمصري "دراسة مقارنة" على ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. مكتبة طرابلس العالمية.
[5] بن ناصر، ع.، بالقط، ع.، وحنكة، ع. (2020). الرقابة المالية كآلية في ترشيد النفقات العمومية [رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي].
[6] بن نوبة، ر. م. (2020). الوجيز في القانون المالي الليبي. دار الكتب الوطنية.
[7] بوعافية، ح.، وحملاوي، ز. (2021). دور المحاسبة الحكومية في ترشيد النفقات العمومية [رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر].
[8] الدستور الإيطالي لسنة 1947م.
[9] الدوسري، م. م. (2011). تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].
[10] الزبيدي، ع. أ. ج. (2014). المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها "دراسة مقارنة". المكتب الجامعي الحديث.
[11] شبوط، ه. (2021). الرقابة المالية ودورها في ترشيد النفقات العمومية في المؤسسات الاستشفائية (دراسة حالة مستشفى محمد بوضياف أم البواقي) [رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي].
[12] سمحان، ح. م.، والوادي، م. ح. (2010). المالية العامة (من منظور إسلامي). دار صفاء للنشر والتوزيع.
[13] السويد، إ. م. م. (2019). الحماية الدستورية للمال العام [رسالة ماجستير]
[14] الشيخي، م. ر. أ.، وكبلان، م. ع. ع. (2018). تقييم دور ديوان المحاسبة في ترشيد الإنفاق العام الحكومي في ليبيا لمواجهة الفساد المالي بمؤسسات القطاع العام. مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، (5).
[15] عجام، م. ص.، وسعود، ع. م. (2002). المالية العامة. دار النخلة للنشر.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[16] عزالدين، ب. (2019). دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية (دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية بلدية السوقر ولاية تيارت) [رسالة ماجستير، جامعة عبدالحميد بن باديس].
[17] عصفور، م. ش. (2008). أصول الموازنة العامة. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
[18] الفاعوري، م. ع. (2008). الإدارة بالرقابة. دار كنوز المعرفة.
[19] الغناي، ب. م. (2015). أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي في ليبيا. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، (3).
[20] قدورة، ز. أ. (2012). علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته. دار وائل للنشر.
[21] قدورة، ز. أ.، وبن ظريف، م. ع. (2020). علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية. دار وائل للنشر.
[22] مريم، م.، ونسرين، ع. (2017). دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية [رسالة ماجستير، جامعة 8 مايو 1945].
[23] الاعلان الدستوري الليبي الصادر بتاريخ 2011/08/03م.
[24] يونس، م. م. (2018). مبادئ المالية العامة. دار الكتب الوطنية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).